

المدينة الجديدة والمواطنة

الحمد من مشكلة التلوث بالنفايات المنزلية

أ.د. ياسمينه فرشيحي غضابة

أ. بouden آمنة

جامعة قسنطينة -2-

ملخص:

في ظل التحولات التي يشهدها العالم على مختلف الأصعدة أصبحت قضية المواطنة في الوقت الراهن تحتل ساحة هامة في مختلف الدراسات، فقد تعددت أبعادها وفق علاقاتها الممتدة عبر قضايا مرتبطة أساسا بعلاقة الفرد بالمجتمع والوطن، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن التكفل بكثير من مظاهر الحياة الاجتماعية كالبينة والمحافظة عليها وحمايتها من التلوث وترقيتها واستغلال المجال العام وترشيد سلوكيات المواطنين، فمفهوم المشاركة مرتبط بنموذج مجتمعي تتحدد فيه العلاقة بين المجتمع والسلطة وفق عقد اجتماعي يتزل الفرد منزلة عليا، والذي يربطه "جون جاك روسو" بالارتقاء بالإنسان الى درجة مواطن يتمتع بالحرية والمساواة ويسخر طاقاته لخدمة الصالح العام، كل هذه الأهداف وأخرى سطرت في العملية التخطيطية للمجتمعات الحضرية المستحدثة أو ما يطلق عليها "المدن الجديدة" والتي تعمل على الرقي بالحياة الاجتماعية وتحقيق الرفاهية والاستخدام الأمثل لرأس المال البشري في اطار التنمية المستدامة، وقد تبنت الجزائر سياسة انشاء المدن الجديدة باعتبارها نموذجاً معمارياً يقتدى به ، لكنها على غرار المدن القديمة لم تسلم من مشكلة التلوث بالنفايات المنزلية و ذلك رغم حداتها وتميزها بالتخطيط، وكذا كونها تهدف أساسا الى خلق بيئة نظيفة وصحية.

الكلمات المفتاحية: المدينة الجديدة ، المواطنة ، المشاركة ، التلوث ، النفايات المنزلية.

abstract

À la lumière des changements que le monde connaît à différents niveaux, la question de la citoyenneté occupe actuellement, une place importante dans différentes études. Ses dimensions se sont multipliées selon les liens étendus qu'elle a tissés à travers principalement les problèmes se rapportant à la relation de l'individu à la société et au monde, et Dans ce cadre, il s'agit de s'intéresser aux manifestations de la vie sociale tels que l'environnement, sa préservation, sa protection de la pollution, l'exploitation du domaine public et la rationalisation des comportements des citoyens .

Le concept de participation est lié au modèle communautaire dans lequel se définit la relation entre la société et le pouvoir selon un contrat social qui place l'individu à un rang très élevé. A cet effet, "Jean-Jacques Rousseau" donne à l'homme le statut de citoyen qui jouit de la liberté, de l'égalité et met son énergie au service de l'intérêt public. C'est l'objectif du processus de planification de sociétés urbaines contemporaines qu'on nomme les «villes nouvelles» et qui se fixent comme objectifs, la promotion de la vie sociale, la réalisation du bien-être et l'utilisation optimale du capital humain dans le contexte du développement durable. L'Algérie a en effet,

adopté la politique de création de villes nouvelles lesquelles sont considérées comme des modèles urbains à suivre, mais qui à l'instar des villes anciennes n'échappent pas à la pollution par les déchets ménagers et cela en dépit de la modernité et de la planification qui les caractérisent et aussi au regard du but qu'elles s'imposent à savoir créer un environnement propre et sain.

Mots clés: ville nouvelle, la citoyenneté, la participation, la pollution, les déchets ménagers.

مقدمة:

منذ ظهور الانسان على سطح الأرض وجدت معه المخلفات، لكنها لم تمثل أنداك مشكلة لقلتها كمًّا ونوعاً، لكن مع الزيادة المطردة للسكان والتقدم التكنولوجي الهائل في الوقت الراهن و زيادة القدرة الشرائية للإنسان وكذا الطلب للمواد الاستهلاكية وتنوع الأنماط الاستهلاكية، كل ذلك ساهم في توليد أطنان من النفايات محدثة بذلك مشكلة التلوث بالنفايات المنزلية خاصة في المدن، إذ أنها تعد مشكلة اجتماعية بيئية معقدة تعنى بمجابهتها المنظمات والهيئات البيئية على المستويات المحلية و الدولية، وفي خصم زيادة سكان المدن و التوسع العمراني الكبير الذي تشهده الجزائر على غرار دول العالم تبنت سياسة المدن الجديدة لتخفيف الضغط على مدنها، وكذا لتساهم في خلق بيئة نظيفة وصحية؛ ولكن هذا لم يتحقق بالمدينة الجديدة "علي منجلي" فالمتجول في أرجاء المدينة يظن أنه داخل مفرغة عمومية وذلك للانتشار الرهيب للقمامات المبعثرة في جميع الأرجاء والحالة المزرية للحاويات، وهنا تبرز أهمية قضية المواطنة لدى السكان من خلال المشاركة الفعالة في القضاء على ظاهرة التلوث خاصة النفايات المنزلية كونها تنتج يوميا وبكميات هائلة في علاقتها بالبناء الاجتماعي للمدينة الجديدة، وكذا ضرورة التحلي بأنماط السلوك البيئي لسكان المدينة الجديدة والذي يعكس وعيهم البيئي بالظاهرة، خاصة وأن المدن الجديدة في فكرتها تهدف الى توفير محيط حضري صحي و نظيف، فقد وضعت في فكرتها الأساسية كمدن حدائقية بالدرجة الأولى؛ وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن جدلية العلاقة بين البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري الجديد وقضية المواطنة فيما يتعلق بالسلوك البيئي للسكان تجاه القمامة؟ ، وكيفية مساهمة المدينة الجديدة في بعث روح المواطنة و المشاركة الشعبية لدى السكان لترشيد سلوكياتهم البيئية؟.

أولاً: المدن الجديدة ومشكلة التلوث بالنفايات المنزلية

1. المدن الجديدة: 1.1. لحة تاريخية حول المدن الجديدة: كتاب- "Howard" 1898م- حول المدن الحدائقية للمستقبل يعتبر النواة الأولى لمفاهيم المدن الجديدة، التي ظهرت في "انجلترا" بعد الحرب العالمية الثانية بحواف المجتمعات الحضرية، و بالأخص مدينة -لندن- لتنتشر فيما بعد عبر مختلف الجهات بالقرب من المناطق الصناعية و المناجم، وهي تمثل مجتمعات جديدة مستقلة ومكتفية ذاتيا بها فرص عمل وخدمات ترويجية للسكان، ويرى أن مدن الحدائق كان هدفها الأساسي هو البعد عن ضوضاء لندن وخاصة عند زيادة عدد سكانها وظهور التكنولوجيا بها¹؛ كما وقد عرفت المدينة الجديدة حسب وجهات نظر عدة، والتي من بينها التعريف التالي.

2.1. مفهوم المدن الجديدة: "هي جزء من مجتمعات قائمة لها عاداتها وتقاليدها وأعرافها وبنائها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحددة، فهي جماعات متكاملة تتم اقامتها من خلال خطط وبرامج لمقابلة مشكلات المجتمع الريفي والحضري على السواء"²؛ والمدن الجديدة بالمفهوم المعاصر لا تقتصر على انشاء مرقد للسكان فقط، بقدر

ما يشترط في مخططاتها العمرانية أن تتوفر جميع الهياكل الأساسية والتجهيزات التجارية والاجتماعية والثقافية والادارية الضرورية، زيادة على تواجد المؤسسات الاقتصادية التي تضمن لها نوعا من الاستقلالية³؛ وتمر عملية انشائها بعدة مراحل متنوعة.

3.1. مراحل انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة: انتهاج سياسة جديدة لإعادة توطين السكان من خلال إقامة مناطق توطين بشري جديدة تتوافر فيها مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يمر ب3 مراحل:

_المرحلة الهندسية (الإنشائية): تعتمد على دراسة مسبقة لطبيعة التربة والمناخ والأهداف، والنشاط الاقتصادي وطبيعة الجماعات الوافدة للمجتمع الجديد، وتستغرق مدة زمنية تعتمد على طبيعة التمويل والتخطيط والأهداف.

_المرحلة الاجتماعية: مرحلة التكوين الفعلي للمجتمع الجديد، يتم فيها نقل أو تهجير المستوطنين من المجتمع القديم إلى المجتمع الجديد، وتسبق هذه العملية دراسات مسبقة للجماعات الوافدة، إضافة إلى برامج توعية وإرشاد وتبدأ عملية التوطين وهي عملية اجتماعية في المقام الأول فتساعد الهندسة الاجتماعية المستوطنين على التكيف مع الواقع الجديد⁴.

_المرحلة التنموية: تتم من خلال إحداث تغيرات مخططة على مختلف الأصعدة في إطار عملية مدروسة وفق مناهج محددة، تتسم بالواقعية وتعتمد على مشاركة المواطنين في كافة مستويات التخطيط⁵؛ هذه الأخيرة تعتمد على أسس ودوافع مختلفة.

4.1. أسس عملية تخطيط المدن الجديدة: - توفير العمل لغالبية السكان.

-ضمان تكامل الخدمات واستكمالها قبل البدء في عملية التوطين.

-امكانية تحقيق مستوى من التكامل بين الجماعات، وبين التنظيمات المختلفة داخل المجتمع.

-ضمان توفير المناخ الملائم للمشاركة الجماهيرية في تنمية المجتمع الجديد.

-المجتمع الجديد ما هو الا نمط من المجتمعات التي تنشأ بفعل ظروف اجتماعية معينة، أو تلبية لسياسة ما، أو نتيجة لبرامج مخططة من أجل مواجهة مشاكل الكثافة السكانية⁶.

وهناك أربع دوافع أساسية لإنشاء المجتمعات الجديدة:

_الدوافع الديمغرافية: إذ أن ارتفاع عدد سكان الحضر والهجرة الريفية كان له أثر في ظهور المدن العملاقة التي فاق عدد سكانها ومعدلات زيادتهم قدرة المساحة والبنية والخدمات، كل هذا وتداعيات ظروف الحياة أدى للعديد من المشكلات الحضرية.

_الدوافع الاقتصادية: محاولة تطوير وتنمية مناطق متخلفة حضريا واقتصاديا وإذا كان التحضر من معالم التحديث والتقدم الصناعي، فإن إقامة المدن الجديدة في الأقاليم المتخلفة له دور حضاري واقتصادي في تنميتها .

_الدوافع السياسية: هناك العديد من العواصم التي انشئت لأهداف سياسية كمدينة برازيليا في البرازيل، وهناك مدن أخرى قامت في ظل محاولة إعادة تكوين الخريطة السياسية والعمرانية للدولة كما في حالة «أبيوجا» عاصمة نيجيريا، وكذا محاولة خلق مراكز استقرار متقدمة في طليعة مناطق حدودية مخلخلة سكانيا واقتصاديا.

الدوافع البيئية: الاهتمام بتوفير مساحات من الأراضي الخضراء المفتوحة ذات الاستخدام الترفيهي في ظل الحرص على تجانس التركيب العمراني، وتأخذ في الاعتبار اتجاه الرياح لمنع التلوث وهذا من شأنه توفير بيئة حضرية صحية، إذا فتوفير بيئة حضرية صحية يمثل دافعا لإنشاء هذه المدن⁷؛ كل هذه الأسس والدوافع خاصة البيئة منها تعد ركائز أساسية لضمان استدامة المدن الجديدة.

5.1. المدينة الجديدة المستدامة: الاعتبارات البيئية في فكر "هوارد" لتخطيط المدن الجديدة تقتضي توفر طريق دائري يحدد المدينة، يتبعه حزام أخضر لتحجيم الامتداد العمراني المستقبلي، وخارجه توجد المصانع والمخازن تحيط بها المزارع، إضافة الى خط سكة حديدية يحيط بالمدينة وتحيط به حدائق خضراء، وساحة كبرى تفصل المناطق السكنية عن الصناعية للحد من التلوث، وكذا اعتماد خطوط السكة الحديدية في النقل من أجل توفير الطاقة، وأيضا وضع المنطقة الصناعية منفصلة عن السكنية ويحيط بها حزام أخضر للحد من التلوث⁸؛ ومن أجل تحقيق استدامة المدن الجديدة لابد من الحد من تلوثها، إضافة الى بعث روح المواطنة الفعالة لدى سكانها من خلال تحقيق مستويات التماسك للبناء الحضري في المجتمع الجديد.

6.1. التماسك الاجتماعي للبناء الحضري للمدينة الجديدة: ويعتمد في الدرجة الأولى على العلاقات الاجتماعية القائمة بين الجماعات، والتي تتم من خلال عمليات التكيف والتمثيل الثقافي لتلك الجماعات⁹. ويرى M. Benton أن التمثيل الثقافي Assimilation مصطلح يطلق على "العملية التي تنتمي فيها جماعات من أصول سلالية أو ثقافية مختلفة، يعيشون معا، ويسود بينهم شعور بالتضامن، كما تتميز علاقاتهم بالتكيف وذلك نتيجة لاكتسابهم خصائص ثقافية مشتركة"، كما يرى أن عملية التمثيل الثقافي هي نوع من "التشابه في الفكر والتطابق في أنماط السلوك والمعتقدات والمشاعر، كما تشمل أيضا التماثل في العادات بين الأفراد والجماعات".

— أما التكيف الثقافي Acculturation فهو "العمليات التي من خلالها يقوم الأفراد أو الجماعات بالتكيف الضروري، وذلك من أجل التوافق مع النظام الاجتماعي الذي يعيشون فيه"، وحتى تصل الجماعة لمرحلة الاكتساب الثقافي أو التكيف الثقافي فإنه يجب أن تزداد العلاقات بين الجماعات ويتسع نطاق الاتصال المنظم، وهو ما يؤدي إلى ضعف حدة التنافس والصراع بين الجماعات في البداية حيث يتكيف من هم أكثر اتصالا ببعضهم البعض وهنا تدخل العلاقات مرحلة التمثيل الثقافي، ويرى "G. Foster" أن استخدام مصطلح الاكتساب أو التكيف الثقافي كان بداية القرن العشرين سنة 1930 على أيدي علماء الأنثروبولوجيا في الولايات المتحدة، ويقصد به "تلك العمليات التي تحدث عندما تلتقي ثقافتين متباعتين وذلك عن طريق الاتصال أو الاحتكاك الثقافي فيما بينهما"¹⁰.

ويعتبر "Sorokin" أن قضايا التنمية تقوم على أساس المفهوم التكاملي في المجتمع والثقافة، وهذا المفهوم الوظيفي يرى أن كل جزء من أجزاء النسق الثقافي الاجتماعي يمكن أن يتغير بالمعدل نفسه الذي يتغير بكل جزء آخر وإلا كانت النتيجة هي ظهور حالات من التمزق الاجتماعي وعدم التوازن الثقافي وأكثر من ذلك انتشار الفوضى الاجتماعية والاضطراب وقد أطلق "Sorokin" على ذلك بالتخلف الثقافي¹¹؛ وهنا يبرز الدور الحوري لدرجة للتماسك الاجتماعي في البناء الحضري الجديد من أجل بعث المواطنة للحد من مشكلة التلوث.

ثانيا: الحد من مشكلة التلوث

1. التلوث: 1.1. تعريفه: حسب القانون الدولي للتلوث الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1974 يعرف التلوث بأنه "تلك النشاطات الإنسانية التي تؤدي بالضرورة لزيادة أو إضافة مواد أو طاقة جديدة إلى البيئة، حيث تعمل هذه الطاقات أو المواد إلى تعريض حياة الإنسان أو صحته أو معيشته أو رفايته أو مصادر الطبيعة للخطر سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر"¹².

2.1. التلوث البيئي: هو "حدوث تغير أو خلل في النظام الايكولوجي للبيئة وفي الحركة التوافقية التي تتم بين مجموعة من العناصر المكونة للنظام الايكولوجي"، ويتنوع التلوث البيئي فهناك تلوث فجائي كتحطم ناقلات النفط، أو التلوث البطيء كالتلوث بالمواد الكيميائية¹³؛ كما يأخذ عدة أشكال منها التلوث بالنفايات المنزلية..

2. النفايات المنزلية: 1.2. تعريفها: "مختلف النفايات السائلة و الصلبة الناتجة عن الاستخدام والاستهلاك البشري لسكان الحضر وتسمى أيضا حضرية"¹⁴.

— كما تعرف النفايات المنزلية أيضا على أنها: " تلك النفايات الصلبة الناتجة عن سكان البيئة الحضرية والموضوعة في قممات فردية أو جماعية"، وهي تحتوي على مواد عضوية وغير عضوية، بحيث تختلف نوعية القمامة من مكان إلى آخر وذلك باختلاف المستوى المعيشي والثقافي للسكان¹⁵.

— التعريف الاجرائي: تضمن القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها تعريفا للنفايات المنزلية وما شابهها حيث نصت المادة 03 بأنها: " كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناتجة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها ، والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية؛ وهناك عدة عوامل مختلفة تؤدي الى تفاقم مشكلتها"¹⁶.

2.2. العوامل المؤدية الى تفاقم مشكلة النفايات المنزلية: تنحصر في الزيادة السكانية حيث ترتب عن الانفجار السكاني زيادة في كمية المخلفات الناتجة وبالتالي ارتفاع معدلات التلوث.

— تخطيط المدن والشوارع فهذه الأخيرة تؤثر في عملية جمع ونقل المخلفات كون الشوارع ضيقة.

— العوامل الاجتماعية والسلوكية: حيث ترتبط قضية المخلفات والنظافة بشكل عام بمستوى التعليم والثقافة والوعي العام ومدى الاحساس بالنظافة كقيمة جمالية.

— العوامل الاقتصادية: تعني مدى توافر الامكانيات المادية وقدرتها على توفير متطلبات النظم والتقنيات لجمع و نقل ومعالجة المخلفات.

— العوامل الفنية: هي العوامل المرتبطة بالطرق المستخدمة في عمليات الجمع والنقل والمعالجة ومدى ملائمتها واستيعابها كافة أنواع المخلفات¹⁷؛ وينجر عن تراكمها أضرار مختلفة تؤثر على صحة وحياة الانسان.

3.2. أضرار تراكم المخلفات المنزلية: تجميع النفايات بدون معالجة يؤدي الى انتشار الروائح الكريهة وتشوه المنظر الجمالي.

— زيادة تلوث الهواء، والمياه السطحية والجوفية، وكذا التأثير الكبير على التربة و أحيائها.

— زيادة احتمال حدوث الحرائق وانبعث الغازات السامة الملوثة، كما أن بعض المخلفات تكون خطرة وسامة جدا.

— تكوين وسط خصب لتراكم الحشرات والميكروبات الناقلة للأمراض، ومرتع لتغذية وتكاثر الجردان¹⁸؛ كل هذه الأضرار تؤدي الى تدهور البيئة الحضرية الجديدة وتؤثر على صحة و حياة السكان، لذا كان لزاما عليهم التحلي بروح المواطنة الفعالة للتصدي للمشكلة والتخفيف من حدتها.

ثالثا: المدينة الجديدة والحد من التلوث في ظل قيم المواطنة.

المواطنة: 1.1. لغة: المواطنة مأخوذة من الوطن "المرتل الذي تقيم فيه"، وهو موطن الإنسان ومحلّه. وطن، يطن، وطنا: أقام به، وطن البلد: اتخذه وطنا، توطن البلد: اتخذه وطنا، وجمع وطن أو طان¹⁹. 2.1. اصطلاحا: — عرفتها الموسوعة العربية العالمية أنها اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن.

— قاموس علم الاجتماع يعرفها أنها "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية وتتحد هذه العلاقة عن طريق القانون"²⁰.

— وعرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة"²¹.

3.1. تعريف المواطنة اجرائيا: "شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة اجتماعية لها ثقافة وتاريخ ومصير مشترك وينظم هذا الشعور اجتماعيا وقانونيا وسياسيا ويساهم الفرد من خلال هذا الانتماء بشكل فعال في الحياة الاجتماعية"؛ وهي تأخذ مستويات متعددة.

4.1. مستويات المواطنة في العصر الحديث:

1.4.1. مواطنة محلية: تتمثل في انتماء الفرد لبلد معين (دولة) تمثل الوطن له، لها حدود يحكمها نظام سياسي ممثل في حكومة، تقدم خدمات مختلفة للمواطنين وتشرف على سير نواحي الحياة المختلفة، وعلى هذا الفرد الإخلاص لهذه الحكومة عن طريق الالتزام بقوانين البلد، وأداء ما يتطلبه الوطن من حقوق وعطاء وتضحية وولاء وانتماء، والمحافظة على تماسك المجتمع لأن كل ذلك يؤدي إلى رقي الوطن وتقدمه.

2.4.1. مواطنة عالمية: المواطن العالمي هو الذي يهتم بمشكلات العالم المتعددة القضايا والجوانب، بالرغم من وجود وطن له، لكنه يسعى لمصلحة كبرى لأنه يعلم أننا في زمن لا تنفصل المصلحة الكبرى لوطن عن باقي الأوطان، أو مصلحة بني الإنسان أيا كانت أوطانهم، أي أن سلام وطنه موقوف على سلام العالم ككل، وهي متعلقة بالمشاكل العالمية²²؛ ومستويات المواطنة هذه تنطوي على معاني مختلفة ومتعددة.

5.1 معاني المواطنة: — قانونا أن تكون عضوا في مجتمع سياسي معين أو دولة يعينها القانون، يؤسس الدولة ويخلق المساواة بين مواطنيها، وعادة ما تكون رابطة الجنسية معيارا في تحديد من هو المواطن²³.

— المشاركة في الحياة العامة ثاني معاني المواطنة ويشار إليه بالمواطنة الفعالة وتشمل الكثير من المجالات وتذهب إلى تحديد معايير السلوك الأخلاقية والاجتماعية.

— الرفاهية الاجتماعية: لكل مواطن حق الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها، ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئة المستضعفة²⁴.

— سلوك تعليمي: ويشير إلى الأنشطة التي تسهم في تكوين مواطنين فعالين من خلال مختلف مؤسسات المجتمع التي تعنى بالتنشئة، ويستمر طول عمره، ويعرف ذلك بالتعليم من أجل المواطنة يشتمل نطاق واسع من التعليم بدءاً من نماذج السلوك وأنماط التفكير يتعلمها الفرد في الأسرة وجماعة الرفاق والمدرسة والجامعة، ويرجى من تعليم المواطنة مساعدة الأفراد على اكتساب الثقة ومواجهة الانسداد والاستبعاد ويسهمون بشكل فعال في تطوير الحياة في المجتمع.

— إذا شعر المواطن بالانتماء إلى مجتمع سياسي معين وأنه يشارك في تقرير شؤونه والعمل على تطوير جودة الحياة به.

— إذا تعلم الفرد كيف يحيا مواطناً متفاعلاً واعياً مشاركاً بفاعلية في الحياة العامة بحيث تصبح المشاركة أسلوب حياة.

— إذا تحققت المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين حيث يؤدي إلى ارتفاع الشعور الوطني لدى المواطنين والذي ينعكس على مستوى التكامل الاجتماعي.

— يرتبط تحقيق المواطنة السياسية أي المشاركة في الحياة العامة بالمواطنة الاجتماعية أي التمتع بالوضع الاجتماعي اللائق²⁵؛ وللمواطنة مكونات أساسية تعد بمثابة مقومات وركائز.

6.1. مكونات المواطنة:

1.6.1. الانتماء: هو التزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار والدفاع عنه مقابل الأطر الاجتماعية، يتحدد الانتماء الاجتماعي للفرد وفق معيارين: العامل الثقافي الذاتي الذي يأخذ صورة الولاء لجماعة معينة ثم العامل الموضوعي المتمثل في معطيات الواقع الاجتماعي المحيط بالفرد.

2.6.1. الحقوق: المواطنة تتضمن حقوق لجميع المواطنين وهي واجبات على الدولة، وقد حدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 الحقوق السياسية والمدنية متمثلة في توفير التعليم، توفير الخدمات الأساسية كالسكن النظيف، الخدمات الصحية، التأمين والضمان الصحي، الأمن الاجتماعي، البيئة النظيفة، توفير الحياة الكريمة، توفير العدل والمساواة، الحرية الشخصية وتشتمل على حرية التملك، حرية العمل، حرية الاعتقاد، حرية التعبير عن الرأي، حق الاجتماع والتظاهر السلمي، حق الحصول على الجنسية، حق التقاضي، حرية التنقل والسفر، حرية الإنسان وكرامته، حق المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية²⁶؛ في الجزائر يعد المجتمع المدني فاعلاً أساسياً في بعث قيم المواطنة.

7.1. المواطنة في الجزائر: المجتمع المدني ودوره في تفعيل المواطنة

إن التكفل بالكثير من مظاهر الحياة الاجتماعية كالبينة والمحافظة وتحسين سلوكيات السكان، هو مسؤولية المواطنين حسب مواقعهم واهتمامهم وتخصصهم، فظهور الجمعيات الجديدة والمتخصصة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وجمعيات الأحياء في المجتمع الجزائري يدل على قصور مشاركة المجتمع المدني في قرارات عديدة تخص حياة المواطنين من حيث العقد التعاوني والتكافل والتراحم، وكذا تغطية بعض المجالات التي يكون فيها المواطن معني مباشرة مثل العناية بالأحياء وحمايتهم من التلوث والقيام بحملات التطوع وحماية المستهلك، ومن أجل ذلك أصبح المجتمع المدني من خلال السياسة التي اتخذتها الدولة الجزائرية شريك في صنع القرار وطرح الأفكار في الهيئات الرسمية، وضمن هذا التطور فالمجتمع المدني الجزائري يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال توظيف الإطار البشري كون مواطنة المجتمع المدني يمكن أن تلعب دورا في ترقية المجتمع.

— إن المجتمع المدني هو تلك الشريحة من المواطنين المنتظمين تلقائيا دون دافع سياسي أو حزبي للقيام بنشاطات ذات أهمية في المجتمع، والمجتمع الجزائري يقوم بالعديد من النشاطات والممارسات والسلوكات التلقائية المعبرة عن قيمة وهويته بما تمثله من سلوكات مشبعة اجتماعيا ومفيدة وتعبّر بشكل أو بآخر عن قيم المواطنة، ومن تلك الظواهر ظاهرة "التبوية" التي تعد نشاط تعاوني وتضامني بين أفراد المجتمع لتحقيق المنفعة العامة.

— سعت الجزائر منذ الاستقلال لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وتغيير المواطن الجزائري وترقيته، ومن أجل ذلك عملت على تنمية حسه المدني واعطاء مفاهيم سليمة للسلطة والمسؤولية واعتبار لقيم الانضباط والعمل والامثال مع التأكيد على التكافل والتضامن بإشعار المواطن بواجبه نحو المجتمع²⁷، وقد عرف المجتمع المدني في الفترة الأخيرة توسعا كبيرا في مؤسساته المتمثلة في الجمعيات فيما يسمى "الانفجار الجمعوي" إلى أن بلغ عددها 78323 جمعية، منها 77361 محلية و962 جمعية وطنية، تنشط في شتى الميادين بحسب آخر إحصائيات وزارة الداخلية الجزائرية²⁸؛ وتعد المشاركة المجتمعية أهم ركيزة في المواطنة كونها تعد شرطا أساسيا للديمقراطية.

2. المشاركة المجتمعية: تُمثل المشاركة شرطا أساسيا للديمقراطية، وللمواطنة فالمشاركة في الهوية المجتمعية منبثقة من معرفة الشخص بأنه جزء من الجماعة المنتمية إلى المكان والبلد والقومية، هذه المشاعر والوعي بالحرية والعدالة والحقوق والواجبات والذي يمثل جزءاً من ديمقراطية الدولة، وإحياء مفهوم المواطنة وثقافتها يتطلب التصدي لظاهرة عزوف المواطن عن المشاركة المجتمعية وتعزيز ثقته في أجهزة الدولة، بهدف تعزيز مشاركة المواطن في عملية التنمية، من منطلق أن التنمية لا يمكن أن تنجح إلا بمشاركة المواطن الفاعلة، وهذا يتطلب من الدولة توفير المناخ والبيئة السياسية والتشريعية والإدارية التي تشجع المواطن وتمكنه من ممارسة جميع حقوقه، فالمشاركة هنا تعني أن يشارك المواطن في عملية تقاسم القرارات التي تؤثر على حياة الفرد وحياة المجتمع الذي يعيش فيه، إنها تعني كل عمل تطوعي من جانب المواطن بهدف التأثير على اختيار السياسات المحلية أو العمومية، فهي عملية المساهمة في الحياة العامة أو في صنع القرار أو في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو السياسية، وهي تظهر من خلال الفعل والعمل والتضامن والاندماج والانخراط والمساهمة؛ المشاركة تعني ممارسة المواطن للمواطنة حقوقا وواجبات.

إن المشاركة عمليات مندمجة شاملة ومتكاملة متعددة الأبعاد والجوانب تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في مختلف مراحل التنمية، كما تتمثل في كونها سلوك تطوعي إرادي يقوم به المواطن لشعوره بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا، كما أنها سلوك مكتسب، واقعي، وإيجابي إذ يترجم إلى أعمال ذات مردودية وثيقة الصلة بحياة المواطنين كما أنها هدف ووسيلة، لتغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بالالتزام نحو قضايا الوطن التنموية، ووسيلة لتمكين المواطنين من لعب دور محوري في تنمية المجتمع، إنها إجمالاً تسهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة المصير المشترك والرغبة في بذل الجهود التطوعية لتقاسم وتكامل الأدوار مع المؤسسات والقطاعات الحكومية²⁹؛ نخلص أن المشاركة المجتمعية الفعالة هي المحور الأساسي لتكوين مواطنة فاعلة في إطار التنمية المستدامة من أجل الرقي بمجتمعاتنا.

3. المواطنة الفاعلة وعلاقتها بالحكم الرشيد في إطار التنمية المستدامة: المواطنة الفاعلة "تعني الانخراط والنشاط في عملية التغيير الاجتماعي، في التعليم المدني والفعل المدني والممارسات المدنية، وقدر أكبر من مشاركة المواطنين وتأثيرهم في الحكم، وتعزيز القدرات على التعبير وتمكين المواطنين ولا سيما النساء والشباب والفقراء".

بناء الحكم الرشيد والمواطنة الفاعلة لها علاقة مباشرة بالعمل من أجل التنمية المستدامة وهذه المسألة قضية مجتمعية، فهي تتعلق بعمل الحكومة، إضافة إلى عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال وجهة سياسية واضحة وفهم عميق لمفهوم الحكم الرشيد ولمفهوم المواطنة والتربية أو التنشئة السياسية والتعليم المدني، وارتباط الموضوع بمفهوم التنمية المستدامة ووضع خطط واستراتيجيات قطاعية، إضافة إلى خطة التنمية، وبلورت الأمور ضمن آليات مرنة تتوفر فيها مجالات المتابعة والتدقيق والتقييم، لتشخيص العراقيل والثغرات من أجل تجاوزها وتصحيح مساراتها، وتعتمد استراتيجية الحكم الرشيد والمواطنة الفاعلة في خطوطها الأساسية على الترويج للقيم المدنية والمسؤولية المدنية، وعقد شراكات مدنية بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية العامة والقطاع الخاص، وتمكين الارتباط المدني المسؤول، أما استراتيجية المواطنة الفاعلة فهي دعوة للعمل ودعوة إلى أدوار وفرص ومبادرات جديدة في العمل المدني والمسؤولية المدنية.. وتعني مسؤولية اجتماعية أكبر.. وقدر أكبر من الشفافية والقابلية للمحاسبة واحترام حقوق المواطنين ومشاركتهم³⁰؛ كل هذه قضايا متحدة ومتضافرة مع بعضها البعض تؤدي إلى بعث مواطنة فاعلة لدى السكان من أجل مجابهة ظاهرة التلوث بالنفايات المنزلية.

4. التلوث بالنفايات المنزلية في مدينة "علي منجلي" الجديدة و أزمة المواطنة: الفضاء العام الذي هو جزء من المدنية وملكيته تعود للمجتمع له ثقافة تتأسس على الحرية وعلى التسامح واحترام الآخر، فقد أنشئ وفق تقسيم وظيفي يراعي حاجيات العيش المشترك غير أننا عوض أن نعرض به درجة تمدننا وحضارتنا، نعرض بها عاهاتنا فبالساحات والطرق أفضل مكان لتكديس قماماتنا وبعثرتها، وهو ما حصل فعلاً في المدينة الجديدة "علي منجلي" فالتفتد لطرقها وساحات يظن نفسه داخل مفرغة عمومية للانتشار الكبير للقاذورات؛ ففي دراسة ميدانية قمنا بها لنيل شهادة الماستر تحت عنوان: "مشكلة النفايات المنزلية في المدينة الجديدة "علي منجلي" سنة 2011، والتي بحثت بصفة أساسية عن أسباب الظاهرة في هذه المدينة، حيث وضحت النتائج المتوصل إليها وعي السكان بالمشاكل الناجمة عن تراكم النفايات المنزلية، وكذا اقتراحهم مجموعة من الحلول لمعالجة المشكلة والتي

عكست بدرجة كبيرة تطلعات السكان للمشاركة في القضاء على التلوث و ترقية بيئتهم في إطار ما يسمى بالمشاركة الفعالة من أجل المواطنة، إلا أن الخلل يكمن في عدم تواجد بيئة اجتماعية ملائمة توفرها المدينة الجديدة في إطار أهدافها المسطرة من أجل ترجمة الوعي البيئي لدى السكان الى سلوكيات بيئية رشيدة تساهم في حماية البيئة الحضرية الجديدة من التلوث، أي أن المدينة الجديدة لم تقم بفرض نظام خاصة في المجال البيئي للتنسيق بين السكان، فوعيهم البيئي لم يجد رد فعل أي أرضية خصبة تجعل السكان يتفاعلون بينهم من أجل العمل على نظافة محيطهم وجمالهم وحفظ صحتهم، بمعنى أن المدينة الجديدة لم تنهياً على المستوى الاجتماعي والتنظيمي لاستقبال السكان ودمجهم في مجتمعهم الجديد، أي أنه يوجد خلل على المستوى البناء الاجتماعي للمدينة الجديدة "علي منجلي" والذي انعكس سلباً على تفاعلهم الاجتماعي في إطار المحافظة على البيئة وترقية المحيط.

رغم أن السكان عبروا عن رغبتهم في تحسين الوضعية البيئية لأحيائهم والقضاء على التلوث ألا أنهم لم يجدوا مجالاً لذلك بالمدينة الجديدة كما أنهم أيضاً يعانون من مشكلة التكيف بهذه المدينة ويشعرون بالاغتراب

خاتمة: يصعب أن تتحقق المواطنة الحقة والايجابية وسلوكها الحضاري المدينة الجديدة ما لم ترسخ فيها مقومات تخطيطية كفيلة بدمج السكان وتساعد على تكيفهم للحصول على سعي صادق لدى الفرد لتحقيق اندماج إيجابي في نسيجه وبناءه الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، بهدف تحقيق مجتمع الكفاءة والجدارة؛ إن السلوك المدني أو الحضري يرتبط ويتعلق بنوع في «معرفة الحياة» أو معرفة كيفية الحياة التي تساهم في السلم والتقدم الاجتماعيين، فعلى المدينة الجديدة تقديم نموذج بناء اجتماعي يساعد الأفراد على تجسيد الروح الجماعية والمشاركة الفعالة في ظل قيم المواطنة للحفاظ على البيئة من التلوث وترقيتها وذلك في ظل التنوع العرقي والثقافي لهم من خلال ترجمة وعيهم البيئي لسلوكيات بيئية رشيدة، فاذا كان السكان في المدينة الجديدة "علي منجلي" يصارعون من أجل البقاء في البيئة الاجتماعية الجديدة، فكيف لهم أن يتحلوا بقيم المواطنة للرقى بمدينتهم؟

الفهرست:

1. Howard.E 1945: Garden Cities of tomorrow, Faber Fater, London, p85
2. هالة منصور(2001): محاضرات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص381.
3. بشير تيجاني(2000): التحضر و التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات، الجزائر، ص74.
4. د.حامد عبد الهادي (د.ت): المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية، دراسة للحالة المصرية، مكتبة غريب، مصر، ص40.
5. د.حامد عبد الهادي (د.ت): المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية، دراسة للحالة المصرية، مكتبة غريب، مصر، ص41.
6. مصطفى عمر حمادة(2001): المدن الجديدة، دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص27.
7. د.حامد عبد الهادي (د.ت): المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية، دراسة للحالة المصرية، مكتبة غريب، مصر ، ص ص 38_39.
8. Burtenshou, Batenman, and Ashworth(1981) : The city in the West Europe, 8 john wiley sons,UK.
9. د. مصطفى عمر حمادة (2008): المدن الجديدة "دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية"، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، مصر، ص206.
10. د. مصطفى عمر حمادة (2008): المدن الجديدة "دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية"، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، مصر، ص207.
11. عبد الله بن الحسن العبادي(1990): قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي - منظور نقدي- المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 140، ص 115.
12. عبدالمجيد الشاعر وآخرون(2005): الصحة والسلامة العامة، دار اليازوري العربيةالأردن، ص125.
13. عبد الرؤوف الضبع(2004): علم اجتماع وقضايا البيئة، مداخل نظرية ودراسات واقعية، دار الوفاء مصر، ص 08.
14. وزارة تهيئة الإقليم و البيئة(2001): تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2000، الديوان الألماني للتعاون التقني، الجزائر، ص 60.
15. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, manuel d'information sur la gestion des déchets solides urbains, coopération technique Allen, Alger – juillet 2001, page 27

16. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Principaux textes législatifs et réglementaires relatifs à la protection de l'environnement Alger 2002 p184
17. ثناء مليحي وآخرون (2007): مشكلات بيئية (صيعها، أسبابها، أثارها، كيفية مواجهتها)، دار الكتاب الحديث، مصر، ص 215_217.
18. فاضل أحمد شهاب وآخرون (2008): تلوث التربة، اليازوردي، الأردن، ص 218_219.
19. ظاهر محس هاني الجبوري (2010): مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة، مجلة كلية الآداب، العراق، المجلد 18، العدد 01، ص 02.
20. علي خليفة، الكواري (2001): مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 264 بيروت، ص 104.
21. علي خليفة الكواري (2001): مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 264، بيروت، ص 125.
22. المعمرى س، طوسان م (2001): مقومات المواطنة عند الشباب العربي ودور المؤسسات التربوية في تنميتها "ندوة التربية وبناء المواطنة"، جامعة البحرين 29، 30 سبتمبر، ص 7.
23. سامح فوزي: المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، مصر، ص 20.
24. سامح فوزي: المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، مصر، ص 23.
25. سامح فوزي: المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، مصر، ص 24.
26. ظاهر محس هاني الجبوري (2010): مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة، مجلة كلية الآداب، العراق، المجلد 18، العدد 01، ص 5_6.
27. خديجة ياسين (2006): تصورات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، علم النفس الاجتماعي، جامعة قسنطينة، ص 28_30.
28. حسين محمد، "78 ألف جمعية بالجزائر تتعرض لاتهامات بالانتهازية لنهب الأموال" جريدة الاتحاد الإماراتية، 23 فيفري 2011، ص 17.
29. رقية أشمال: تنمية المشاركة... ممارسة للمواطنة الفاعلة، مقال منشور على الموقع. <http://imamhussain.org> تاريخ الزيارة: 25-03-2015 على الساعة 22:26.
30. د. كاوة محمود: العلاقة بين الحكم الرشيد والمواطنة الفاعلة وتحقيق التنمية المستدامة، مقال على الموقع: <http://iraqiwomenleague.com> تاريخ الزيارة: 15-01-2015 على الساعة 15:15.